جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أنظمة إصلاح اللفظ فى النحو العربي

الدكتور

جلال حسن سيد زايد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العلي الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المبعوث إلى خير الأمم الذى نستهدي بهديه إلى الطريق الأقوم، ونقتبس من سنته العلوم والحكم .

أما بعد ،،،

فإن فى المباحث النحوية ما هو بحاجة إلى استجلاء ودرس وتحليل إماً لأهميته، وإما لكون كلام العلماء فيه موجزاً وقليلاً أو لتفرقه أو لكليهما معاً ، وتعظم الحاجة إلى ذلك الدرس والتحليل إذا كان الموضوع ذا صلة بلغة القرآن الكريم .

ومن هذه المباحث النحوية: "أنظمة إصلاح اللفظ فى النحو العربي"، وقد أفادني فى هذا البحث ما أورده ابن جني فى الخصائص ونقله عنه السيوطي فى الأشباه والنظائر فى النحو .

فقد عقد له ابن جني "بابا" فى الخصائص قال فى أوله: "اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد بها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها"(١).

فقد تتبعت هذه القضايا التى أوردها ابن جني بالدراسة والتوضيح والرجوع إلى كتب التراث فى النحو والصرف، فجاء هذا البحث الموجز وهو بعنوان : " **أنظمة إصلاح اللفظ فى النحو العربي** " .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي فى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتتبعها خاتمة وفهرس لأهم المصادر والمراجع ، وآخر لموضوعات البحث .

أما المقدمة : فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع والمنهج الذى سرت عليه.

وأما التمهيد: فتحدثت فيه عن مفهوم "إصلاح اللفظ".

وأما المبحث الأول ، وهو : " أنظمة إصلاح اللفظ بالتقديم أو التأخير " "نقض الرتبة "، فاشتمل على ما يأتي :

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ٣١٢ .

١. تأخير لام الابتداء إلى الخبر .
٢. تأخير " فاء " الجزاء .
٣. تقديم الخبر على المبتدأ :
أ . إذا كان الخبر اسم استفهام .
ب . إذا كان المبتدأ نكرة .
٤. تقديم المفعول وتأخير الفاعل .

وأما المبحث الثاني ، وهو : " أنظمة إصلاح اللفظ بالزيادة " ، فاشتمل على ما يأتي :

١. وصف المعرفة بالجملة بوساطة الموصول .
٢. زيادة ضمير الفصل .
٣. زيادة " كان " .
٤. زيادة اللام فى قولهم : " لا أبا لك " .
٥. زيادة الباء فى " أفعل به " فى التعجب .

وأما المبحث الثالث ، وهو : " أنظمة إصلاح اللفظ بالحذف أو بالعدول أو بغيرهما " ويشتمل على ما يأتي :

١. لا تجتمع علامتي تأنيث فى لفظ اسم واحد .
٢. الإتيان بالجمع مكان المثنى .
٣. فتح همزة " إن " بعد دخول كاف التشبيه عليها فى " كأن " .
٤. وجوب إظهار أن بعد لام " كي " .
٥. تأكيد الضمير المرفوع إذا عطف عليه .
٦. خبر الواصف الواقع مبتدأ .
٧. مجيء الحال سادة مسد الخبر .
٨. تكرار إلا فى الاستثناء المفرغ لغير التوكيد .
٩. إعراب " سواء " .
١٠. واو المعية .
١١. تسكين لام الفعل عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك .

١٢. زيادة الألف للإلحاق .

١٣. الإدغام فى المتقارب ، ويشتمل على :

أ . إبدال حرف اللين تاء .

ب . إبدال التاء طاء .

وقد اتبعت هذه المباحث خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث .

وأسأل الله . تعالى . أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه فإليه وحده الوجه والعمل .

المؤلف

التمهيد

وقبل الدخول فى البحث سوف أذكر . بمشيئة الله تعالى . هنا مفهوم "إصلاح اللفظ"، والمراد بالقول فى العنوان " أنظمة إصلاح اللفظ لغوياً " وذلك بصورة موجزة، فكلمة " أنظمة " جمع نظام . وفى لسان العرب :

" نظم " النظم التأليف نظمه ينظمه نظما ونظاماً ونظمه فانتظم وتنظم ونظمت اللؤلؤ أي جمعته فى السلك والتنظيم مثله ومنه نظمت الشعر ونظمته ونظم الأمر على المثل وكل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته والنظم المنظوم، وصف بالمصدر والنظم ما نظمته من لؤلؤ وخرز وغيرهما واحدته نظمه ونظم الحنظل حبه فى صيصائه والنظام ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره وكل شعبة منه وأصل نظام ونظام كل أمر ملاكه والجمع أنظمة وأناظيم ونظم الليث النظم نظمك الخرز بعضه إلى بعض فى نظام واحد كذلك هو فى كل شئ حتى يقال ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقتها"[(١)].

" صلح " الصلاح ضد الفساد وبابه دخل ، ونقل الفراء صلح . أيضاً . بالضم والإصلاح ضد الفساد . والمصلحة واحدة المصالح . والاستصلاح ضد الاستفساد . [(٢)]

وتعريف اللفظ فى اللغة وفى اصطلاح النحاة :

اللفظ فى اللغة مصدر بمعنى الرمى ، وهو بمعنى المفعول فيتناول مالم يكن صوتاً وحرفاً ، وما هو حرف واحد وأكثر مهملاً أو مستعملاً صادراً من الفم أو لا ، لكن خص فى عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحداً أو أكثر مهملاً أو مستعملاً فلا يقال : لفظ " الله " بل يقال كلمة " الله " .

---

(١) لسان العرب مادة " نظم " .
(٢) مختار الصحاح مادة " صلح " .

وفى اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحرف واحداً أو أكثر ، أو يجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله ، وكذا الضمائر التى يجب استتارها ، وهذا المعنى أعم من الأول .

وأحسن تعاريفه على ما قيل : صوت معتمد على مقطع حقيقة أو حكما ، فالأول كزيد ، والثاني كالضمير المستتر فى " قم " المقدر بـ " أنت " . [١]

وأنظمة وطرق إصلاح اللفظ كثيرة ومتنوعة وهي عبارة عن تغيير يحدث ويطرأ على هيئة اللفظ ، سواء أكان هذا اللفظ مفرداً أم مركباً أم جملة ، ويهدف هذا التغير إلى طلب الخفة فى اللفظ أو إصلاح للمعنى أو لتجنب القبح أو للإيجاز والاختصار .

وحسن النظم يتطلب إصلاح اللفظ والمعنى معاً والائتلاف بينهما ، والمفهوم الأصلي لمادة " النظم " هو الاتساق والائتلاف والتناسب بين الأجزاء فإن نظم اللؤلؤ فى الخيط يستوجب التناسب فى أحكام الصنعة ليبدو العقد سليماً فى مظهره ، وكذلك نظم الكلام يتطلب دقة الأحكام ووضع كل لفظة بجانب أختها صنيع ناظم اللؤلؤ وحائك الخيوط .

وعقد أبو هلال العسكري فى " الصناعتين " باباً سماه " حسن النظم " بين فيه معنى النظم بأنه : " التأليف والرصف والضم " إذ يقول : وحسن الرصف أن توضع الألفاظ فى مواضعها ، وتمكن فى أماكنها ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفا لا يفسد الكلام ولا يعمي المعنى ، وتضم كل لفظة منها إلى شكلها ، وتضاف إلى لغتها ، وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيره منها ، وصرفها عن وجوهها ، وتغير صيغتها ومخالفة الاستعمال فى نظمها " . [٢]

وفكرة النظم عند عبد القاهر تقوم على أسس ومعالم من أبرزها علم النحو لاشتماله على الألفاظ والتراكيب ، إذ يقول :

---

[١] الكليات للكفوي ص٧٩٥ .

[٢] ينظر : الصناعتين لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله ، ص١٦٧ ، ١٦٨ ، تحقيق / علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط مطبعة الحلبي ــ الطبعة الثانية .

" النظم توخى معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام ، ومعاني النحو إذا هي التى يتعلق بها الفكر وهي تمثل العلاقات بين معاني الكلم فى النفس ، وإليها يستند ترتيب هذه المعاني فى النفس ، ولا يتصور أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ويراعى هناك أمر يصل إحداهما بالأخرى كمراعاة كون " نبك " جواباً للأمر فى قوله : " قفانبك " ، وكأن تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون التالي صفة أو حالاً أو تمييزًا ، أو تتوخى فى كلام هو لإثبات معنى : أن يصير نفياً أو استفهاماً ، أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس ذلك هو معنى النظم فلا نظم فى الكلم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه . [١]

---

[١] ينظر : نظرية عبد القاهر فى النظم للدكتور / درويش الجندي ، ص٥٤ مطبعة الرسالة ١٩٦٠م .

المبحث الأول

" أنظمة إصلاح اللفظ بالتقديم أو بالتأخير "

*** تأخير " لام " الابتداء إلى الخبر :**

من صور إصلاح اللفظ تأخير " لام " الابتداء إلى خبر "إن" المكسورة نحو : "إن زيداً لقائم"، فهذه لام الابتداء وموضعها أول الجملة لا أخرها وعجزها ؛ لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد و"إن" للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام إلى الخبر . أي أخروها . .

ولا يصح أن تلحق اللام خبر "إن" المكسورة إلا بشروط أربعة :

الأول : تأخره عن الاسم .

الثاني : كونه مثبتا .

الثالث : كونه غير ماضي متصرف .

الرابع : كونه غير جملة شرطية .

ومتى استوفى خبر " إن " شروط اقترانه بـ " لام الابتداء " أو لام التأكيد جاء دخولها عليه لا فرق أن يكون مفرداً نحو : " إن الحق لمنصور " أو جملة اسمية ، نحو : " إن الحق لصوته مرتفع " ، أو جملة مضارعية ، نحو : " إن ربك ليحكم بينهم " أو جملة ماضية فعلها جامد نحو : " إنك لنعم الرجل " أو متصرف مقترن بـ " قد " نحو : " إن الفرج لقد دنا .

ومن أمثلة المستكمل للشروط قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٣] .

ويرد . هنا استفسار أو سؤال . ما تقدير المثال ؟ وما السر فى تأخير اللام وعدم تأخير " إن " ؟

فقولهم: " إن زيداً لقائم " تقديره وأصله : لأنّ زيداً قائم ، فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد وهو " التوكيد أو التأكيد " فأخروا اللام إلى خبر " إن " . لإصلاح

---

[١] سورة إبراهيم من الآية (٣٩) .
[٢] سورة النمل من الآية (٧٤) .
[٣] سورة النحل من الآية (١٨) .

اللفظ . وقال ابن جني موضحاً السر فى تأخير اللام وعدم تأخير " إن " وإنما أخرت اللام ولم تؤخر إن لأوجه :

منها : أن اللام لو تقدمن وتأخرت " إن " لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه .

ومنها : أنه لو تأخرت ونصب لأدى إلى عمل " إن " فيما قبلها " وإن " لا تعمل إلا فيما بعدها . [١]

كما ذكر الصبان أنهم أخروا اللام ولم يأخروا " إن " لأنها قويت بالعمل وحق العامل التقدم . [٢]

كما أنهم لم يدخلوها على اسم " إن " مقدماً حذراً من الفصل بينها وبين معموليها ؛ لأن عملها ضعيف ، وعمدوا إلى تأخيرها دون " إن " لأن اللام مؤثرة فى المعنى و" إن " مؤثرة فى اللفظ والمعنى فكانت أحق بالتقديم .

*** تأخير " فاء " الجزاء :**

من صور إصلاح اللفظ " تأخير " فاء " الجزاء ومن ذلك قولهم :

"أَمَّا زيد فقائم " ، فالفاء . هنا . مؤخرة من تقديم وتقدير المثال وأصله مهما يكن من شئ[٣]، فزيد قائم ، فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جئ بـ " أما " نائبة عما حذف فصار " أَمَّا فزيد قائم " فزحقلت الفاء لإصلاح اللفظ إذا يستكره أن تأتي الفاء تالية للأداة ، أو لأنها أشبهت الفاء العاطفة ، وليس فى الكلام معطوف عليه فصار: أَمَّا زيد فقائم، بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر، ويجوز تأخير المبتدأ نحو: "أَمَّا قائم فزيد" فالفاء فى " أَمَّا زيد فقائم " وقعت فى غير موضعها

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، وينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٧٧ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، وينظر : العلل فى النحو لأبى الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت ٣٨١هـ) ، ص٢٨٧ .

(٣) وكون " أما " ــ وهي حرف بسيط وفيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد ــ تقدر بـ "مهما" هو قول الجمهور ، وقال بعضهم : إذا قلت " أما زيد فمنطلق " فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت " أما " مناب ذلك .
ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ٤٤ ، وينظر : مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٢١ تحقيق / بركات يوسف هيود .

لإصلاح اللفظ[١]، ولذا أجازوا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه فى غير هذا الموضع وهو تقديم المفعول فى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ﴾ [٢] .

والفاء هنا قد جاءت رابطة لجواب " أما " ، وهي تفيد السببية أيضاً ، وهي ليست بعاطفة لأن الأصل فيها أن تلي أما مباشرة ولكنها فى الآية السابقة أخرت لضرب من إصلاح اللفظ ومن ثم فهو حرف جواب ، يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فـ " اليتيم " فى الآية السابقة مفعول به ، للعامل الآتي "تقهر" .

قال المرادي : " الفاء الواقعة جوابا ـ لها ـ أي لأما ـ يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهذا متفق عليه فى الجملة " .

وقال أيضاً : " والجمهور يقدرون " أما " بـ " مهما يكن من شئ " .. فإذا قلت أما زيد فمنطلق ، فالتقدير : مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، فحذف فعل الشرط وأداته وأقيمت " أما " مقامها فصار التقدير : أما فزيد منطلق ، فأخرت الفاء إلى الجزاء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ " . [٣]

قال ابن جني : " فمن ذلك ـ أي من إصلاح اللفظ ـ قولهم : أما زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شئ فزيد منطلق، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين ، مقدمة عليهما ، وأتى فى قولك : أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أما فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو فى معناه : مهما يكن من شئ فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : " أما فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شئ فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعد اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها فى اللفظ حرف وهو " أما " فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها

---

[١] الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي ص٥٢٢ ، ٥٢٣ .
[٢] سورة الضحى الآيتان (٩ ، ١٠) .
[٣] الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي ص٥٢٢ ، ٥٢٣ .

بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة فقالوا " أما زيد فمنطلق " كما تأتي عاطفة بين الاسمين فى نحو : " قام زيد

وهذا تفسير أبى علي ـ رحمه الله تعالى ـ وهو الصواب " . [١]

*** تقديم الخبر على المبتدأ** :

أ ـ إذا كان الخبر اسم استفهام :

ومن صور إصلاح اللفظ تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر اسم استفهام ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، فالأول نحو : كيف حالك ، والثاني نحو : " إبن من أنت " ، وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام .

وكذلك يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شئ من الخبر نحو " فى الدار صاحبها " ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [٢] ، فـ " أقفالها " مبتدأ مؤخر ، و " على قلوب " خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ " أقفالها " على قلوب ، وهي متأخرة فى الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم وهو الاستقرار ، والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة [٣] ، وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لا يجوز لأنه ضعيف .

ب ـ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ النكرة :

من صور إصلاح اللفظ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ النكرة وذلك لأنه لا يبتدأ بنكرة ؛ لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالباً ، إلا إن حصلت به فائدة ، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور ، فالظرف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [٤] ، والجار نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [٥] ، فـ "

---

[١] الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ ، تحقيق / محمد علي النجار ، ط دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ــ لبنان الطبعة الثالثة .

[٢] سورة محمد من الآية (٢٤) .

[٣] التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

[٤] سورة ق من الآية (٣٥) .

[٥] سورة البقرة من الآية (١٠٧) .

مزيد " و " غشاوة " مبتدآن ، وهما نكرتان ، وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف " لدينا " والجار والمجرور " على أبصارهم " مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح لإخبار عنه وهو الضمير .

وأجمع النحاة [١] على أنه لا يجوز " رجل فى الدار " ، وعلى أنه يجوز "فى الدار رجل " .

وإصلاح اللفظ ـ هنا ـ فى تأخير المبتدأ النكرة لأنه بتأخيره وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، وفى هذا قال ابن جني : " ومن ذلك ـ أي ومن إصلاح اللفظ ـ قولهم لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب ، فلما جفا ذلك فى اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلاً عليهم ومصلحاً ما فسد عندهم ، وإنما كان تأخيره مستحسناً من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤونة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده " . [٢]

وقال ـ أيضاً ـ : " فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخير النكرة فى الإخبار عنها بالواجب ؟ قيل لما قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها فى موقع الخبر الذى بابه أن يكون نكرة ، فكان ذلك إصلاحاً للفظ " . [٣]

أ ـ تقديم المفعول به :

من مظاهر إصلاح اللفظ تقديم المعمول فى " زيداً فاضرب " على ما قيل إن الفاء عاطفة جملة على جملة وإن الأصل تنبه فاضرب زيداً ، وذكر السيوطي نقلاً

---

[١] ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٤٠ ، وينظر : الأشموني ١ / ٢٠٤ .
[٢] الخصائص لابن جني ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٧٧ .
[٣] الخصائص لابن جني .

عن أبي حيان أن الأصل فى "زيداً فاضرب" تنبه فاضرب زيداً"، ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيداً فلما وقعت الفاء صدراً قدموا الاسم إصلاحاً للفظ[١] .

وقال المرادي: "اختلف فى الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله فى الأمر والنهي، نحو: "زيداً فاضرب" و"عمراً لا تهن" فذهب قوم، منهم الفارسي، إلى أنها زائدة، وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وقالوا الأصل فى نحو: زيداً فاضرب : تنبه فاضرب زيداً فالفاء عاطفة على تنبه، ثم حذف الفعل المعطوف عليه فلزم تأخير الفاء ، لئلا تقع صدراً ، فلذلك قدم المعمول عليها " . [٢]

ب ـ تأخير الفاعل وتقديم المفعول :

من صور إصلاح اللفظ تأخير الفاعل وتقديم المفعول به ، فى نحو : " ضرب غلامُه زيداً " وذلك لأن الفاعل أضيف إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى .

فلهذا إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول " ضرب زيداً غلامُه"، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ [٣] ، فـ"إِبْرَاهِيمَ" مفعول مقدم وهو واجب التقديم عند جمهور النحاة ؛ لأنَّه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، هذا هو المشهور وما جاء على خلاف ذلك عدوه ضرورة ومن أمثلة تأخير الفاعل وتقديم المفعول به قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لاَ يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [٤].

قال ابن جني فى باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض: "وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدا،لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى"هـ[٥]

ج ـ تقديم المفعول على فعله فى الاستفهام والشرط :

---

[١] الأشباه والنظائر فى النحو ١ / ٨١ .
[٢] الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي ص٧٣ ، ٧٤ تحقيق / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان .
[٣] سورة البقرة من الآية (١٢٤) .
[٤] سورة غافر من الآية (٥٢) .
[٥] الخصائص لابن جني ١ / ـــ .

ومن صور إصلاح اللفظ تقديم المفعول فى الاستفهام والشرط على الفعل والفاعل فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه [١] ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٢] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [٣] ، وقال : ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ [٤] .

فهذا ونحوه إنما وجب فيه تقديم المفعول به على الفعل والفاعل لإصلاح اللفظ بتقديم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها ، وإلا فالترتيب الطبيعي فى الجملة الفعلية أن يأتي الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به ، قال الله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً ﴾ [٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ [٦]، وقال تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [٧] .

ومثل الشرط والاستفهام فى تقديم المفعول به على الفعل والفاعل أن ينصبه جواب " أما " وليس لجوابها منصوب مقدم غيره كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ﴾ [٨] .

---

[١] ينظر : الخصائص لابن جني .
[٢] سورة الشعراء من الآية (٢٢٧) .
[٣] سورة القصص من الآية (٢٣) .
[٤] سورة الإسراء من الآية (١١٠) .
[٥] سورة النحل من الآية (٧٥) .
[٦] سورة البقرة من الآية (٦٥) .
[٧] سورة النساء من الآية (٤٦) ، وسورة المائدة من الآية (١٣) .
[٨] سورة الضحى الآيتان (٨ ، ٩) .

المبحث الثاني
" أنظمة إصلاح اللفظ بالزيادة "

وصف المعرفة بالجملة بوساطة الموصول :

ومن مظاهر إصلاح اللفظ أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة، فأصلحوا اللفظ بإدخال " الذى " لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: مررت بزيد الذى قام أخوه، قاله ابن جني[١]، وقال السيوطي نقلاً عن ابن يعيش: "ألا ترى أنها ـ أي الجمل ـ تجري أوصافاً على النكرات، قال ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما يعرف لا يستفاد، فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكيرها، أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ، فلم يمكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه، وأنت تريد النفي لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة لأنّ هذه اللام من خواص الأسماء ، والجملة لا تخصص بالأسماء ، بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بـ " الذى " متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلة للذى هو الصفة فى اللفظ والغرض الجملة ، كما جاءوا بـ " أي " متوصيلن بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فقالوا يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل و" أي " صلة"[٢] .

مما سبق يتبين أن الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية تقع صفة للنكرة تقول : مررت برجل أبوه قائم وبرجل قام أبوه ولا تقع صفة للمعرفة كما فى نحو: هذا زيد أبوه قائم ، ولكن إن جعلتها حالاً جاز ، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة ، فلا تقع صفة للمعرفة ؛ لأنها حديث ، أي تحدث السامع بما لا يعرف كما فى نحو : " زيد أبوه قائم " ، فوقعت الجملة خبراً للمبتدأ ، فأفدت السامع بما لم يكن عنده ، فإن أردت أن تصف المعرفة بالجملة أتيت بالاسم الموصول " الذى " وجعلت الجملة فى صلته ، فقلت مررت بزيد الذى أبوه منطلق فتوصلت بالذى إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بـ " أي " إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : "

---

[١] الخصائص لابن جني ١ / ٣٢١ .
[٢] الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٧٦ .

يا أيها الرجل " فقد جعل ابن يعيش الاسم الموصول رابطاً بين الاسم المعرفة والجملة عند الوصف بها ـ كحال المنادى بأل عندما تأتي بأي للتوصل لندائه[١].

ووافق ما قاله العلماء ابن عصفور فقال : " واعلم أنه لا يوصف بما هو فى تقدير الاسم إلا النكرة ، فإن أردت أن تصف به المعرفة فلابد من جعله فى صلة الموصول ، وحينئذٍ يسوغ ذلك نحو قولهم : مررت بزيد الذى قام أبوه ، وبزيد الذى فى الدار ، وبزيد الذى عندك " . [٢]

ضمير الفصل :

من قضايا إصلاح اللفظ إدخالهم ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر .

ويُؤتى بهذا الضمير لبيان أن ما بعده خبر لا نفي كما أنه يفيد الكلام ضرباً من التوكيد، مثل "محمد هو الأمين" و"ظننت عبد الله هو الكاتب".

وهذا الضمير يسميه البصريون " فصلا " ؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع وأما الكوفيون فيسمونه " عماداً " ويأتي مطابقاً لما قبله فى الإفراد والتثنية والجمع ، وفى التذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ، كما يشترط فيه أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع زيد إياه الفاضل وأنت إياك العالم ، ويفيد ضمير الفصل ـ مع إصلاح اللفظ ـ الربط بين أجزاء الجملة الاسمية بجانب إفادته للتوكيد والاختصاص .

هذا من ناحية المعنى ، أما الإعراب فقد اختلف العلماء فى موضعه الإعرابي ، فالبصريون يذهبون إلى أنه لا محل له من الإعراب ، والكوفيون يذهبون إلى أن له محلاً . [٣]

فائدة ضمير الفصل :

أفاد ضمير الفصل فى ثلاثة أمور ذكرها ابن هشام : [٤]

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٣/ ٥٤، والأصول فى النحو لابن السراج ٢/ ٣١ تحقيق د/عبدالحسين الفتلي ــ ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ لبنان ، ط الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

[٢] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ١ / ١٩٤ تحقيق / صاحب أبو جناح .

[٣] ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ص٥٧٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ١٤٣ : ١٤٧ تحقيق/ بركات يوسف هبود .

[٤] ينظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

أحدها لفظي : وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهذا سمى فصلاً ؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع .. ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً ﴾ [٤] .

والثاني معنوي : وهو التوكيد ، ذكر جماعة .

والثالث معنوي أيضاً : وهو الاختصاص ، وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثة فى تفسير : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ﴾ [٥] ، فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

لا تزاد " كان " فى الابتداء :

قد تزاد كان : أي لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل أصلاً ، كما هو مذهب الفارسي والمحققين ، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها ، وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فـ " كان " زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثاني تامة[٦].

فمن إصلاح اللفظ أن " كان " لا تزاد مبتدأة ، وإنما تزاد فى حشو الكلام أو فى آخره ، قال ابن جني : " ألا تراك لا تزيد " كان " مبتدأة " وإنما تزيدها حشواً أو آخراً " هـ . [٧]

---

[١] سورة البقرة من الآية (٥) .
[٢] سورة الصافات آية (١٦٥) .
[٣] سورة المائدة من الآية (١١٧) .
[٤] سورة المزمل من الآية (٢٠) .
[٥] سورة البقرة من الآية (٥) .
[٦] ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٣٩ .
[٧] الخصائص لابن جني ١ / ٣١٦ .

ومن شروط زيادتها أيضاً : أنها لا تزاد بلفظ المضارع ، وغيرها من أخواتها لا يزاد ذكره الأشموني ، وقال : " وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها وأما أمس أدفاها " . [١]

وهي لا تزاد إلا بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين " ما " وفعل التعجب ، مثل : " ما كان أحسن زيداً " ، وبين الصفة والموصوف وجعل منه سيبويه قول الفرزدق :

فكيفَ إذا مررتَ بدارِ قَوْمٍ ∴ وجيرَانٍ لنا كانوا كرامِ [٢]

قوله : " وجيرَانٍ " عطف على قوم ، و " لنا " فى موضع جر نفي للجيران على تقدير " زيادة " كانوا ... والتقدير : جيران كرام . وقال ابن هشام وليس من زيادتها قوله : فكيف إذا مررت بدار قوم .. إلخ ؛ لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه لأنها مسندة إلى الضمير الذى هو " الواو " وذلك يدل على الاهتمام بها، ورد بأنه لا يمنع إسنادهما زيادتها بدليل إلغاء " ظننت " مسندة متأخرة ومتوسطة ، فإن قلت الواو اسمها و " لنا " خبرها مقدماً ، والتقدير : " وجيران كرام كانوا لنا " فلا زيادة ، قلت عدم جواز تقديم الخبر فى الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً قاله العيني . [٣]

وقال الصبان فى بيت الفرزدق : " المتجه فى البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ، و " لنا " خبرها فليست زائدة ، وعلى أنها زائدة فعلى إعمالها هي تامة والضمير فاعلها وعلى إهمالها قيل الأصل : " هم لنا " ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة إصلاحاً للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل بجانب الفعل .. " . [٤]

زيادة اللام فى قولهم : " **لا أبا لك** " :

---

[١] شرح الأشموني ١ / ٢٤١ .
[٢] البيت من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك .
من مواضعه : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٥٣ ، والأشموني ١ / ٢٤٠ .
[٣] ينظر : شرح شواهد العيني على الأشموني ١ / ٢٤٠ .
[٤] حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٤٠ ، وينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٨٠ .

لا النافية للجنس : هي التى تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق نحو : لا رجل فى الدار ، وهي تعمل عمل " إن " ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، والشروط التى يجب توافرها لإعمال "لا" عمل إن ستة ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصاً فى ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها فى نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شئ ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، أي فاصل ولا خبرها .

ولإصلاح اللفظ فى قولهم : " لا أبا لك " زيدت اللام حتى لا تدخل (لا) النافية للجنس على المعرفة ، قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام فى باب ما فعلوه لمجرد إصلاح اللفظ : " زيادة اللام فى " لا أبا لك " على الصحيح لئلا تدخل "لا" على معرفة . [١]

قال سيبويه : " باب المنفي المضاف بلام الإضافة " ، اعلم أن التنوين يقع من المنفي فى هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك ألحقت الألف التى لا تكون إلا فى الإضافة .

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك ، فى معنى لا أبالك فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه فى لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذى ثنى به فى النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به ، وذلك قولك : يا تيم تيم عدي ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة فى النداء ، لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق ، وإنما فعل هذا فى المنفي تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا يا طلحة أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغير الاسم عن

---

[١] الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٨١ .

حالة قبل أن تلحق ، كما لا تغير الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فالنفي فى موضع تخفيف كما أن النداء فى موضع تخفيف ، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء فى النداء .

وإنما ذهبت النون فى لا مسلمي لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان فى معناه إذا ثبتت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ؛ فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مسلميك ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون فى لا مسلمي لك ، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك . [١]

وذكر ابن جني أن قولهم : " لا أبا لك " كلام جرى مجرى المثل فقال :

" فإن قلت : فأنت إذا قلت فى " لا أبا لك " إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشئ الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضدين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان ـ كما ترى ـ متدافعان . قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : " لا أبا لك " كلام جرى مجرى المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعي عليه بفقد أبيه ، كذا فسره أبو علي ، وكذلك هو لمتأمله " . [٢]

زيادة الباء فى صيغة " أفعل به " فى التعجب :

من صور إصلاح اللفظ زيادة الباء فى فاعل " أحسن " ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

ذكر السيوطي نقلاً عن ابن عصفور قوله : زيدت الباء فى فاعل " أفعل به " فى التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك : "أمرر بزيد" إصلاحاً للفظ من جهة أنّ " أفعل " فى هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً نحو : اضرب زيداً ، أو

---

[١] ينظر : الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٧٦ : ٢٧٩ .

[٢] الخصائص لابن جني ١ / ـــــ ، " باب فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين " .

مجروراً نحو : امرر بزيد ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزلة امرر بزيد " هـ . [١]

ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح ويتضح من ذلك أنه كما يلي المتعجب منه صيغة " ما أفعل " منصوباً على المفعولية ، يلي صيغة "أفعل" المتعجب منه ، مجروراً بباء زائدة لفظاً . ولازمة . مرفوعاً على الفاعلية محلاً.

فقولنا : " أقبح بالظلم " أصله : " أقبح الظلم " ، أي صار ذا قبح ، فالهمزة للصيرورة ، كما قالوا : " أغد البعير " [٢] ، أي : صار ذا غدة ، ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر لإفادة التعجب ، والباء هنا زائدة فى الفاعل ، كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيراً بَصِيراً ﴾ [٣] .

وذلك أنه لما غيرت صورة الماضي إلى الأمر ، لإرادة التعجب قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً فزيدت الباء فى " بالظلم " زيادة ملتزمة ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [٤] ، وزيادتها فى التعجب لازمة بخلافها فى فاعل : " كفى " فهي غير ملتزمة فيه فيجوز حذفها ، وكمافي قول الشاعر :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا ∴ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا [٥]

---

[١] الأشباه والنظائر ١ / ٧٩ ، ٨٠ .
[٢] الغدة : قطعة لحم ، صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم .
[٣] سورة الإسراء آية (٩٦) .
[٤] سورة البقرة من الآية (١٩٥) .
[٥] من الطويل وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس .
والشاهد فيه جواز حذف الباء الزائدة من فاعل الفعل الماضي " كفى " لعدم الاستقباح بخلاف الباء فى التعجب ، فإنها تلزم لرفع القبح وإصلاح اللفظ .
ينظر البيت فى : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٨٨ ، ومعجم شواهد النحو الشعرية ص٦٩٦ ، ٦٩٧ .

وأما إعراب : " أقبح بالظلم " فأقبح : فعل ماض جاء على صيغة الأمر لإنشاء التعجب ، وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذى اقتضته صيغة الأمر ، والباء حرف جر زائد ، والظلم : فاعل أقبح ، وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلاً لأنه فاعل .

الفصل بين " أن " والفعل المضارع :

من صور إصلاح اللفظ الفصل بين " أن " والفعل والمضارع فى نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [١] ، لئلا يليها الفعل فى اللفظ .

الفعل المضارع ينصب بـ " أن " ظاهرة أو مضمرة ؛ لأنها أم أدوات النصب نحو قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ [٣] ، ونحو : " يسرني أن تجتهد فى عملك " .

وهذا إنما هو مقيد بألا تسبق بكل ما يفيد تحقيقا مثل " علم " و " تيقن " و " تحقق " [٤] نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [٥] ، فإنه يتعين رفع الفعل بعدها كما يجب الفصل بينها وبين الفعل بعدها وذلك لإصلاح اللفظ والفصل يكون بـ " قدأو السين أو سوف نحو : " ظننت أن قد تقوم ، أو أن ستقوم ، أو أن سوف تقوم " ، ويتعين الرفع ـ هنا ـ وتكون " أن " مخففة من المشددة .

قال الرماني : " فإذا وقعت الأفعال المثبتة قبل " أن " كانت مخففة من الثقيلة ، وذلك نحو : علمت ، وأيقنت ، وتيقنت ، وتحققت ، وما أشبه ذلك تقول من ذلك : علمت أن سيقوم ، ورأيت أن لا يخرج ، قال تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ

---

[١] سورة المزمل من الآية (٢٠) .
[٢] سورة النساء من الآية (٢١) .
[٣] سورة الشعراء من الآية (٨٢) .
[٤] ينظر : المساعد ٣ / ٥٩ .
[٥] سورة المزمل من الآية (٢٠) .

يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [١] **، ولابد أن يقع بين أن والفعل حشو يسد مسد ما حذف منها وذلك نحو السين وسوف** " . [٢]

---

[١] سورة طـــه من الآية (٨٩) .

[٢] معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـــ) ، ص٧٢ ، تحقيــق د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط دار نهضة مصر ــ الفجالة ــ القاهرة .

المبحث الثالث
" أنظمة إصلاح اللفظ بالحذف أو بالعدول أو بغيرهما "

لا تجتمع علامتي تأنيث فى لفظ اسم واحد :

من صور إصلاح اللفظ حذف تاء التأنيث من المفرد عند جمعه جمع مؤنث سالماً حتى لا تجتمع علامتي تأنيث على مؤنث واحد ، فيقال فى جمع فاطمة وعائشة وقائمة : فاطمات وعائشات وقائمات ، فراراً من اجتماع علامتي تأنيث وهما التاءان ، وإن كانت تاء المفرد تدل على التأنيث ، وتاء الجمع تدل على الجمعية والتأنيث .

فحذفت تاء التأنيث من المفرد المؤنث ـ هنا ـ وهي فى النية مرادة لا لشئ إلا لإصلاح اللفظ .

قال ابن جني ـ موضحاً هذه الصورة من صور إصلاح اللفظ ـ :

" ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي فى النية مرادة البتة ، لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدرة منوية ، ألا ترى أنك إذا قلت : " تمرات " لم يعترض شك فى أنّ الواحدة منها " تمرة " وهذا واضح ، فالعناية إذا فى الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها حاكم بموضعها " . [١]

الإتيان بالجمع مكان المثنى :

من مظاهر إصلاح اللفظ الإتيان بالجمع مكان المثنى . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [٢] .

ففي الآية الكريمة وقع الجمع وهو " قلوب " وجاء المضاف " قلوب " جمعاً والمضاف إليه وهو " كما " مثنى ـ فوقع الجمع موقع المثنى ـ وذلك لأن العرب كانوا يستثقلون اجتماع تثنيتين فى كلمة واحدة فيعدلون عن التثنية إلى الجمع ، لأن أول الجمع عندهم الإثنان ومما قاله أئمة اللغة والنحو فى جمع "قلوب" فى الآية

---

[١] ينظر : الخصائص لابن جني ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٧٦ .
[٢] سورة التحريم الآية (٤) .

قولهم و " قلوبكما " من أفصح الكلام حيث أوقع الجمع موقع المثنى ، استثقالاً لمجيء تثنيتين لو قيل : " قلباكما " .

ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [١] ، فقد أوقع الجمع " أيدي " موقع المثنى : يدي ، جرياً على سنة العرب فى كلامهم والقرآن بلغتهم نزل ، ولا يفهم من هذا أن الجمع حل محل التثنية لإصلاح اللفظ فحسب ، ولكن لإصلاح المعنى أيضاً .

ففي الآيتين معنى لطيف غاية فى الطرافة والروعة والإعجاز وهو مراعاة اللفظ والمعنى معً ، مراعاة اللفظ فى تثنية المضاف إليه وهو " هما " فى أيديهما و " كما " فى " قلوبكما " ثم مراعاة المعنى فى جمع الأيدي والقلوب ، فتثنية الضمير المضاف إليه فيهما جاءت حملاً على اللفظ فى " السارق والسارقة " وجمع " الأيدي والقلوب " جاء حملاً على المعنى المفهوم من إيحاءات المقام على وجه الحقيقة فى جمع الأيدي ، والمفهوم من المقام على وجه التنزيل فى جمع القلوب ، والقرآن الكريم لا تنتهي عجائبه ، ولا تجف ينابيعه ، لأنه تنزيل من حكيم حميد عليم .

وقال إمام النحاة سيبويه فى وقوع الجمع موقع المثنى : " باب ما لفظ به مما هو مثنى " ، كما لفظ بالجمع وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شئ مفرد من صاحبه ، وذلك قولك : ما أحسن رءوسهما ، وأحسن عواليهما ، وقال عز وجل : ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [٢] ، و : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [٣] ، فرقوا بين المثنى الذى هو شئ على حدة وبين ذا ، وقال الخليل : نظيره قولك : فعلنا وأنتما اثنان ، فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة .

وقد قالت العرب فى الشيئين الذين كل واحد منهما اسم على حدة وليس واحد منهما بعض شئ كما قالوا فى ذا ؛ لأن التثنية جمع ، فقالوا كما قالوا : فعلنا .

---

[١] سورة المائدة من الآية (٣٨) .
[٢] سورة التحريم الآية (٤) .
[٣] سورة المائدة من الآية (٣٨) .

وزعم يونس أنهم يقولون : ضع رحالهما وغلمانهما ، وإنما هم اثنان.

قال الله عز وجل : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾ [١] ، وقال : ﴿ قَالَ كَلاَّ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [٢] .

وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رأسيهما ، وزعم أنه سمع ذلك من رؤبة أيضاً ، أجروه على القياس . [٣]

فتح همزة " إن " بعد دخول كاف التشبيه عليها فى " كأن " :

ومن صور إصلاح اللفظ ، قولهم : " كأن زيداً عمرو " ، وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه " إن " فقالوا : " إن زيداً كعمرو " ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد الشبه فقدموا حرف التشبيه وهو الكاف إلى أول الكلام . عناية به فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر " إن " ؛ لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيداً عمرو . [٤]

والعلة فى فتح همزة إن هي دخول الجار أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب كما قال الصبان . [٥]

فـ " كأن " حرف يفيد التشبيه وهي مركبة . عند سيبويه والخليل من إن وكاف التشبيه وقد أبان عن ذلك سيبويه فى قوله : " وسألت الخليل عن "كأن" فزعم أنها " إن " لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع إن بمنزلة كلمة واحدة " . [٦]

والزمخشري تابع سيبويه والخليل على أنها مركبة فقال : " كأنّ هي للتشبيه ركبت مع " إن " كما ركبت مع ذا وأي فى كذا وكأين ، وأصل قولك كأن زيداً الأسد

---

[١] سورة ص الآيتان (٢١ ، ٢٢) .
[٢] سورة الشعراء الآية (١٥) .
[٣] الكتاب لسيبويه ٣ / ٦٢١ ، ٦٢٢ ، تحقيق / عبد السلام هارون .
[٤] ينظر : الأشباه والنظائر ١ / ٧٧ .
[٥] ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٧٢ .
[٦] الكتاب لسيبويه ٣ / ١٥١ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، ط مكتبة الخانجي القاهرة

إن زيداً كالأسد ، فلما تقدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظاً والمعنى على الكسر " . (١)

وابن يعيش فصل ذلك فى قوله : " وأما كأن فحرف معناه التشبيه وهو مركب من " كاف " التشبيه و " إن " فأصل قولك : " كأن زيداً الأسد " إن زيداً كالأسد ، فالكاف هنا تشبيه صريح وهي فى موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره إن زيداً كائن كالأسد"، ثم أنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذى عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما أدخلوها على " إن " وجب فتحها لأن المكسورة لا يقع عليها حروف الجر ، ولا تكون إلا أولا وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها متأخرة فصار اللفظ كأن زيداً أسد " . (٢)

ويؤخذ مما تقدم عن الخليل وسيبويه والزمخشري وابن يعيش أن الكاف فى " كأن " هي " كاف " التشبيه (٣) ، وبعضهم يرى أنها زائدة ورد ذلك ابن يعيش . (٤)

وجوب إظهار " أن " بعد " لام كي " :

من صور إصلاح اللفظ إظهار " أن " الناصبة للفعل المضارع بعد " لام كي" من الأدوات التى ينصب بعدها المضارع وسميت بذلك ؛ لأنها تفيد السببية التى تفديها " كي " وينصب بعدها المضارع بـ " أن " ظاهرة أو مضمرة جوازاً فالإظهار نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ المُسْلِمِينَ ﴾ (٥) ، والإضمار نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ ﴾ (٦) .

ومحل الجواز السابق مالم يكن المضارع واقعاً بعد "لا" فإذا قرن الفعل بـ " لا " النافية أو الزائدة وجب إظهار " أن " فمثال النافية قوله تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٨١ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٨١ .
(٣) ينظر : الأشموني ١ / ٢٧١ ، ٢٧٢ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٨١ .
(٥) سورة الزمر من الآية (١٢) .
(٦) سورة الأنعام من الآية (٧١) .

وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [١] ، ومثال الزائدة قوله تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [٢] .

وقد علل الشاطبي لوجوب إظهار أن بعد " لام كي " بقوله : " إنما لزم إظهارها لما يلزم ـ لو أضمرت ـ من قبح اللفظ باجتماع لامين .. " . [٣]

تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه :

من قضايا إصلاح اللفظ تأكيد الضمير المرفوع المستتر أو البارز بالضمير المنفصل ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ [٤] ، فـ " اسكن " فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنت " ، و " أنت " تأكيد للضمير المستتر ، و " الواو " حرف عطف ، و " زوجك " معطوف على الفاعل المستتر ، و "زوج" مضاف والكاف مضاف إليه .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [٥] .

فقوله " ربك " معطوف على ضمير الفاعل المستتر فى " اذهب " وذلك بعد تأكيده بالضمير المنفصل، لأن شرط صحة العطف عليه عند سيبويه وتبعه البصريون أن يؤكد هذا الضمير بضمير رفع منفصل وهو " أنت " .

ولذلك قال سيبويه [٦] فى باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه : " أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك: رأيتك وزيداً، وإنك وزيداً منطلقان.

---

[١] سورة البقرة من الآية (١٥٠) .
[٢] سورة الحديد من الآية (٢٩) .
[٣] المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الشافية للشاطبي ٦ / ٢٨ ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرين ، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م ، وينظر : شرح الأشموني ٣ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .
[٤] سورة البقرة من الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف من الآية (١٩) .
[٥] سورة المائدة من الآية (٢٤) .
[٦] الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٧٧: ٣٧٩.

وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله.

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه.

وإنما حسنتْ شِركتُه المنصوب لأنه لا يغيَّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغيّر عن حاله قبل أن يضمَر فيه.

وأما فعلتُ فإنهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار، أُسكنتْ فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ.

فإن نعتّه حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عزّ وجلّ: " اذهبْ أنت وربُّك "[١] و: " اسكُنْ أنت وزوجُك الجنة "[٢] . وذلك أنك لما وصفتَه حسن الكلام حيث طوّله وأكّده كما قال: قد علمتُ أن لا تقول ذاك، فإن أخرجتَ لا قبُح الرفع.فأنت وأخواتها تقوّي المضمَر وتصير عوضاً من السكون والتغييرهـ

ويتبين من ذلك أن الضمير المتصل المرفوع ، والضمير المستتر لا يحسن أن يعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل نحو: " جئت أنا وعلي "[٣] ويجوز العطف عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصل كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ [٥] ، فقد عطف " من " فى الآية الأولى على الواو فى " يدخلونها " لوجود الفاصل وهو " ها " التى هي ضمير

---

[١] سورة المائدة من الآية (٢٤) .
[٢] سورة البقرة من الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف من الآية (١٩) .
[٣] قال الأشموني ــ أي ابن مالك ــ جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً وعلى المتصل المنصوب ، نحو " أنا وزيد قائمان " و " إياك والأسد " ونحم " جمعناكم والأولين " .
ينظر : الأشموني ٣ / ١١٦ .
[٤] سورة الرعد من الآية (٢٣) .
[٥] سورة الأنعام من الآية (١٤٨) .

المفعول به وعطف " آباء " فى الآية الثانية ، على " نا " فى أشركنا لوجود الفاصل ، وهو "لا" وذلك جائز .

قال الأنباري فى مسألة : العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المنفصل فى اختيار الكلام ، نحو : " قمت وزيد " ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح فى ضرورة الشعر .

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح " . [١]

وعلل الشيخ الصبان لتأكيد الضمير المرفوع المتصل ـ المستتر أو البارز ـ بالضمير المنفصل بقوله : " لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة ، فإذا أكد بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به التأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للمتصل وهو باطل " . [٢]

خبر الوصف الواقع مبتدأ :

من صور إصلاح اللفظ أن الوصف إذا وقع مبتدأ ـ وكان معتمداً على استفهام أو نفي يعرب ما بعده فاعلاً سد مسد الخبر ـ نحو : " أقائم الزيدان؟" .

وهذا المثال إنما أفاد ـ كما ذكر السيوطي نقلاً عن ابن يعيش ـ نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، و " قائم " هنا اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : " أقائم " مبتدأ ، و " الزيدان " يرتفع به وقد سد مسد الخبر ، من حيث أن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة[٣] ، ولو قلت : " قائم الزيدان " من غير استفهام لم يجز عند الأكثر وقد أجازه ابن السراج

---

[١] الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ .
[٢] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١١٣ ، ١١٤ .
[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦ ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطي ١ / ٧٩ .

وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعل وإن كان فيه قبح ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو : زيد ضارب أبوه ، أو موصوف نحو : مررت برجل ضارب أبوه ، أو ذى حال نحو : هذا زيد ضارباً أبوه ، أو على استفهام أو نفي بخلاف الفعل فإنه يعمل معتمداً وغير معتمد . [١]

مجيء الحال سادة مسد الخبر :

ومن صور إصلاح اللفظ مجيء الحال سادة مسد الخبر وذلك فى قولهم : " ضربي زيداً قائماً . ومعناه . كما ذكر ابن يعيش [٢] : ضربت زيداً قائماً ، أو أضرب زيداً قائماً ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، إلا أنه لابد من النظر فى اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك : " ضربى " مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و " زيداً " مفعول به ، و " قائماً " حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ، ولا يصح أن يكون " خبراً " فيرتفع ؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول والمصدر الذى هو " الضرب " ليس القائم ، ولا يصح أن يكون حالاً من " زيد " هذا ؛ لأنه لو كان لكان العامل فيه المصدر الذى هو " ضربى " لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته وإذا كان صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول ، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير : ضربى زيداً إذا كان قائماً ، فـ " إذا " هي الخبر ، والحق أنها فى موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف ، تقديره : استقر أو مستقر ، ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه ... ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به فى موضع مرفوع لأنه خبر مبتدأ فالظرف وحده فى موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معرباً نحو : القتال اليوم ، وعندك ، .. والظرف مع الضمير فى موضع خبر المبتدأ ، فإذا أريد

---

[١] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦ .
[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٦ ، ٩٧ .

المعنى قدر بـ " إذ " وإذا أريد المضارع قدر بـ " إذا " والظرف الذى هو " إذا " و " إذ " يضاف إلى الفعل والفاعل الذى هو كان والضمير الذى فيه ، وكان هذه المقدرة هي التامة وليست الناقصة ، فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه .

تكرار " إلا " فى الاستثناء لغير التوكيد مع التفريغ :

من صور إصلاح اللفظ أنه إذا تكررت " إلا " فى الاستثناء بغير التوكيد مع التفريغ أو فى الاستثناء المفرغ . وهو أن يكون ما قبل إلا طالباً لما بعدها . فإنه يترك تأثير العامل الذى هو " إلا " فى واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قيل " إلا " وما عدا الواحد منصوباً ، نحو : ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً ، وما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً ، وما مررت إلا بزيد إلا بكراً إلا عمراً . قال الأشموني : " ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز والأول أولى " . [١]

وقال ابن يعيش : " إذا قلت ما أتاني إلا زيد إلا عمراً ، أو إلا زيداً إلا عمرو " فلابد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعها جميعاً ولا نصبها ؛ وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه ، وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير : ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً ، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر ؛ لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين : إما أن يرفع بالفعل الذى قبله إذا فرغ الفعل ، وإما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ ههنا وجه من الوجهين المذكورين ؛ لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلاً ؛ لأن الثاني ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفى من الأول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا فى نفس الإتيان"[٢].

---

[١] الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ١٥٢ .
[٢] شرح المفصل ٢ / ٩٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطي ١ / ٧٩ .

" إعراب سواء فى قولهم " سواء على أقمت أم قعدت " :

من مظاهر إصلاح اللفظ فى قولهم : " سواء على أقمت أم قعدت " ، إعراب " سواء " [١] مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، لأن الفعل لا يخبر عنه لأن " خرج ضرب " ليس بكلام منتظم فالأولى أن يعرب سواء مبتدأ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢] ، فـ " إن " حرف توكيد ونصب ، " الذين " اسمها ، و " كفروا " صلة وعائد ، و " لا يؤمنون " خبرها وما بينهما اعتراض ، و " سواء " مبتدأ ، و " أأنذرتهم أم لم تنذرهم " فى قوة التأويل بمفرد هو الخبر ، والتقدير : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، ولم يحتج هنا إلى رابط ؛ لأن الجملة نفس المبتدأ ، ويجوز أن يكون " سواء " خبراً مقدماً ، و " أنذرتهم " بالتأويل المذكور مبتدأ مؤخر تقديره : الإنذار وعدمه سواء . [٣]

قال السيوطي : " وذكر ابن يعيش فى قولهم " سواء على أقمت أم قعدت" أن " سواء " مبتدأ ، والفعلان بعده لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه " . [٤]

واو المعية :

الواو التى بمعنى " مع " لا تستعمل إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة جاز ولهذا امتنع أن يقال ، مثلاً : " انتظرتك وطلوع الشمس " فينصب على أنه مفعول معه كما ينصب نحو : " قمت وزيداً " يريد أنه لا يصلح تسليط الانتظار على طلوع الشمس ؛ لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء

---

(١) " سواء " اسم بمعنى الاستواء فهو اسم مصدر ويوصف على أنه بمعنى " مستوى " فيحتمل حينئذ ضميراً ، ويرفع الظاهر ، ومنه قوله : " مررت برجل سواء والعدم " برفع العدم على أنه معطوف على الضمير المستكن فى " سواء " ... ولا يثنى ولا يجمع ؛ إما لكونه فى الأصل مصدراً وإما للاستغناء عن تثنيه بتثنية نظيره وهو (سي) بمعنى : " مثل تقول : هما سيان " أي مثلان " . ينظر : الدر المصون ١ / ١٠٧ .

(٢) سورة البقرة آية (٦) .

(٣) ينظر : الدر المصون ١ / ١٠٥ .

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطي ١ / ٧٨ ، ٧٩ .

، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه وهذا رأي الأخفش ، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم سرت والنيل ، والنيل لا يسير[١].

قال الكفوي : " شرط باب المفعول معه أن يكون فعله لازماً حتى يكون ما بعد الواو على تقدير العطف مرفوعاً فيكون العدول إلى النصب لكونه نصباً على المصاحبة فإن العطف لا يدل إلا على أن ما بعد الواو شارك ما قبلها فى ملابسة معنى العامل لكل منهما والنصب كما يدل عليه ، يدل أيضاً على أن ملابسة لهما فى زمان واحد " . [٢]

وقال ابن جني : " ومثله امتناعهم أن يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو : قمت وزيداً ، أي مع زيد ، قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس أو وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مجرى العاطفة ، فكذلك أيضًا تجري الفاء غير العاطفة فى نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها " . [٣]

نصب تمييز " كم " الخبرية إذا فصل بينهما فاصل :

من صور إصلاح اللفظ ورفع القبح نصب تمييز " كم " الخبرية إذا فصل بينها وبين تمييزها بفاصل ، و " كم " الخبرية مثل الاستفهامية فى الاسمية والبناء والإبهام والافتقار إلى مميز ، ولزوم التصدير ، وهي مبنية ، لأنها تقع موقع " رب " ، و " رب " حرف مبني ، فضارعتها كم الخبرية فى البناء ، وبنيت " كم " على السكون لأنه أصل البناء [٤] .

والغالب فى تمييزها أن يكون مفرداً مجروراً .

---

[١] ينظر : شرح الرضى للكافية ١ / ١٩٥ .
[٢] الكليات للكفوي ص١٠١٧ .
[٣] الخصائص لابن جني ١ / ٣١٣ .
[٤] ينظر : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٥٦ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ٢١٤ .

ويجوز عند النحويين الفصل بين " كم " الخبرية وتمييزها مع نصب التمييز ـ فى هذه الحالة . ؛ لأن الفصل مع بقاء التمييز مجروراً يوقع فى الفصل بين المضاف وهو " كم " والمضاف إليه . وهو " تمييزها " . والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فلا ينبغي أن يفصل بينهما شئ إلا ضرورة ، قال سيبويه : " .. وإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عنه السكوت أو لم يستغنى ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة " أ.هـ . [١]

فنصب التمييز مع الفصل رفع لقبح ، ورجوع إلى الأصل ، لأن أصل كل تمييز النصب . كما هو مشهور ومعلوم . وفيه أيضاً مع رفع القبح إصلاح للفظ قال الفارسي : " والنصب فى كم الخبرية جائز ، وإن كان الوجه الجر ، وإنما يحسن النصب إذا فصلت بينها وبين ما أضيف إليها ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، فلما قبح نصبوه ، أي : الاسم الذى يلي " كم " وهو التمييز .. " . [٢]

ومن شواهد النصب مع الفصل قول الشاعر :

كم نالني منهم فضلاً على عدم ∴ إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل [٣]

تسكين لام الفعل :

من صور إصلاح اللفظ تسكين لام الفعل . أي الحرف الأخير منه . إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، نحو : " ضربت والفتيان لعبن وضربنا " والسبب فى ذلك هو اجتناب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل ، والعرب تكره توالي أربع حركات فى كلمة واحدة ، ولذلك عمدوا إلى تسكين الحرف الذى يلي حرف المضارعة فى الأفعال الثلاثية فيقولون يضرب .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٦٤ ، وينظر : المقتضب ٢ / ٤٦٠ .

(٢) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق / مصطفى الحدرى ، طبع ونشر دار المعارف بدمشق .

(٣) من البسيط للقطامي ، ينظر : ديوانه ص٣٠ .
والشاهد فيه قوله : " كم نالني منهم فضلاً " حيث فصل بين " كم " الخبرية وتمييزها ونصب التمييز " فضلاً " .

قال ابن جني فى ذلك : " ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو : ضربت ، وضربن ، وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات الذى لا يوجد فى الواحد ، فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ فقالوا : ضربت ، ودخلنا ، وخرجتم ، نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو : خرجتما ، فالإسكان إذاً أشد وجوباً . [١]

زيادة الألف للإلحاق :

من صور إصلاح اللفظ أن الألف لا تقع للإلحاق فى الاسم حشواً ، وإنما تقع آخراً ، قال ابن جني : [٢]

" ومن ذلك : أي ومن إصلاح اللفظ امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً ، نحو أرطىً ، ومعزى ، وحبنطى ، وسرندى ، وزبعرى ، وصلخدى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك ، فدل ذلك على قوتها عندهم وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتم ملحق بجعفر ، لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضاً وكون ما هي فى على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قبعثرى ، وضبغطرى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنونة ، فإن المثال الذى فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لها سداسياً ، فإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالث ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا الزيادة فى آخر بنات الخمسة . كما زادوا فى آخر بنات الأربعة . خصوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت ، فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخف الثلاث . وهي الألف . فخصوها بها

---

[١] الخصائص لابن جني ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ ، وينظر : العلل فى النحو للوراق ٦٤ : ٦٥ .
[٢] الخصائص لابن جني ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

، وجعلوا الواو والياء حشواً فى نحو عضرفوط ، وجعفليق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً وسداسيين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة فى تجشمهما ، وكدت فى احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

واعترض الشيخ الرضى على القول بأن الألف للإلحاق فى الاسم لا يقع حشواً ، فقال : [١]

" قيل : ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشواً ، لأنه يلزمها فى الحشو الحركة فى بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف فى موضع حرف أصلي ، وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك فى التصغير ، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسلمى وبشرى ، والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف فى مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها فى نحو علابط لا فى التصغير ولا فى التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بقذعمل ، وقولهم " الرابع الوسط يتحرك فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس " ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كسريديح ، وسراديح فى سرداح ، ومع التسليم يلزمهم أن يزاد الألف فى الآخر نحو أرطى ومعزى لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء فى التصغير والتكسير " هـ .

كما رد القول بأن الألف لا تأتي للإلحاق ، وأن أصلها فى نحو : أرطى الياء رده بأنه لا دليل عليه فقال [٢] : " واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف للإلحاق أصلاً ، وأصلها فى نحو : أرطى ، ومعزى ياء ، ولا دليل على ما قال ، وإنما قلبت فى رأيت أريطيا وأرضى لكسرة ما قبلها " .

إبدال حرف اللين تاء :

من مظاهر إصلاح اللفظ إبدال حرف اللين تاء ، وذلك إذا بين افتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين ، وجب إبدال حرف اللين تاء نحو : اتصال ،

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٥٧ .
[٢] شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٥٧ .

واتصل ، ومتصل ، والأصل فيه أوتصال ، وأوتصل ، وموتصل ، ومثال إبدال الياء تاء قولنا من " يسر اتسر يتسر اتسار فهو متسر " ، والسبب فى قلب الواو والياء هنا هو الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجهما وتنافي صفتيهما ؛ لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة ، واختصوا قلب الواو والياء إلى التاء ليسهل بعد القلب إدغام التاء فى التاء التالية ليزول عسر النطق والثقل ويتحقق إصلاح اللفظ ، وقلب حرف اللين تاء فى هذا الموضع هو اللغة الفصحى .

وذكر ابن عصفور أن إبدال حرف اللين تاء مطرد وعلى القياس ، فقال : " وأبدلت بإطراد من الواو فى " افتعل " وما تصرف منه ، إذا كانت فاؤه واواً ، نحو : " اتعد " ، و " اتزن " ، و " اتلج " فهو " متعد " ، و " متزن " و " متلح " و " يتعد " و " يتزن " و " يتلج " و " اتعاد " و " اتزان " و " اتلاج " . [١]

وقال : " وأبدلت ـ أي التاء ـ من الياء على قياس ، فى " افتعل " إذا كانت فاؤه ياء ، وفيما تصرف منه ، فقالوا : فى " افتعل " من " اليسر " : "اتسر".[٢]

---

[١] الممتع فى التصريف لابن عصفور ١ / ٣٨٦ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ط دار المعرفة بيروت ــ لبنان .

[٢] الممتع فى التصريف لابن عصفور ١ / ٣٨٧ .

إبدال التاء طاء :

من قضايا إصلاح اللفظ ومظاهره إبدال التاء طاء وذلك إذا وقعت تاء ، فتقال : " بعد حرف من حروف الإطباق"[١].

وهي : " الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وجب إبداله طاءً ، مثل : اصطبر ، واضطجع ، واضطعنوا ، واظطمنوا ، واظطلموا ، والأصل اصتبر ، واضتجع ، واظتعنوا واظتلموا " فأبدل من تاء الافتعال طاء .

وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والزاي والذال قلبت دالاً ، نحو : ادَّان واذكر ، والأصل ادتان واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف فأبدلت دالاً وأدغمت الدال فى الدال [٢] ، هذا فى التاء الواقعة بعد الدال ، وأما التاء بعد الذال فإنها تقلب دالاً من غير إدغام مثل : " اذدكر " و " مذدكر " .

وذكر ابن عصفور السبب فى قلب التاء بعد الزاي مثل ازدان وأصله ازتان ، فقال : " والسبب فى ذلك أن الزاي مهجورة والتاء مهموسة ، والتاء شديدة والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ، ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ، لأنها أخت التاء فى المخرج والشدة وأخت الزاي فى الجهر . [٣]

---

[١] تسمى هذه الأحرف الأربعة أحرف الإطباق ؛ لإنطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى .
شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٩١ .

[٢] ينظر : شرح ابن عقيل ٤ / ٢٤٤ .

[٣] الممتع فى التصريف لابن عصفور ١ / ٣٥٦ .

الخاتمـــة

الحمـد لله الـذى بفضـله تـتم الصـالحات والصـلاة والسـلام علـى أشـرف المخلوقات ، وعلى آله وصحبه وسلم ... ثم أما بعد ،،،

فقد كان هذا عرضاً مقتصد لموضوع البحث وهو " أنظمـة إصـلاح اللفظ فـى النحـو العربـي " ، والـذى حاولـت مـن خلالـه إلقـاء الضـوء علـى طـرق إصـلاح اللفظ وبيان أسراره ـ ما أمكن ـ والكشف عن الأسباب وراء هذا الإصلاح .

فمن خصائص اللغة العربية أنها تميل إلى إصلاح اللفظ والمعنى وتميل إلـى التخفيف ، والبعد عن القبيح والثقيل .

وتبين من البحث أن طرق وأنظمة إصلاح اللفظ متنوعة ـ فهو كما قـال ابن جني فى الخصائص ـ وطريـق إصـلاح اللفظ كثير واسـع فمنـه مـا يكـون بالتقديم أو التأخير ـ وهو ما يسمى " بنقض الرتبة " مثل تقديم الخبر وتـأخير المبتدأ أو تقديم المفعول على الفعل والفاعل ، أو تأخير فاء الجزاء أو تأخير لام الابتداء .

ومن إصلاح اللفظ مـا يكـون بالزيـادة مثل زيـادة ضمير الفصل ، أو زيـادة الباء فى فاعل : " أفعل به " فى التعجب ، ومنه زيادة اللام فى قولهم : "لا أبا لك"

ومـن إصـلاح اللفـظ مـا يكـون بالحـذف مثـل حـذف تـاء التأنيـث مـن المفـرد المؤنث عند جمعه لكي لا يجتمع علامتي تأنيث فى لفظ اسم واحد فقالوا فـى جمـع تمرة تمرات .

ومــن إصــلاح اللفــظ مــا يكــون بالعــدل مثــل الإتيــان بــالجمع مكــان المثنى .

كما تبين من البحث أنه تغيير يحدث ويطرأ على هيئة اللفظ ..

وختاماً : أسأل الله ـ تعالى ـ أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت ، وأن ينفـع بـه ، وأن يخطـى بـالقبول وأن يجعلـه خالصاً لوجهـه الكـريم ، إنـه ولـي ذلـك والقـادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

الباحث

" فهرس مراجع البحث "

. القرآن الكريم :
ـ إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور/ مصطفي النماس .
. أسرار العربية للأنباري تحقيق الدكتور فخر صالح قداره دار الجيل بيروت لبنان الطبعة الولى ١٩٩٥ م .
ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ،تحقيق عبد العال سالم مكرم ط مؤسسة الرسالة بيروت .
ـ الأصول في النحو لابن السراج تحقيق: الدكتور/عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت.
ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد .
. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري.
. الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ت د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٣هـ.
. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.
ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار دار الكتب العربي بيروت .
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق: أحمد محمد الخراط . دار القلم دمشق
. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي تحقيق صاحب أبو جناح .
. شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ
. شرح كافية ابن الحاجب للشيخ الرضي تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .

. شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث السعودية.
. شرح المفصل لابن يعيش(يعيش بن علي) عالم الكتب_ بيروت_ .
ـ الصناعتين لأبي هلال العسكري الحسن بن الحسين تحقيق علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ط مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية .
ـ الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٩٧٧م مكتبة الخانجي بمصر.
. الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت ١٠٩٤هـ تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م بيروت لبنان .
. لسان العرب لابن منظور.
ـ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحدري طبع ونشر دار العارف بدمشق
. معاني الحروف لأبي الحسين علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ تحقيق د عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط دار نهضة مصر الفجالة القاهرة
. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام(عبدالله جمال الدين بن يوسف).
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية للشاطبي تحقيق د عبد الحمن العثيمين معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
. امتع في التصريف لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة ط دار المعرفة بيروت لبنان .
. المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة عالم الكتب بيروت.
. نظرية عبدالقاهر في النظم للدكتور درويش الجندي ط مطبعة الرسالة ١٩٦٠هـ
.